ملحق أ
الطلب والعرض والتوازنات اللاسوقية

وظيفة الطلب اللاسوقي

على ضوء خصائص الطلب اللاسوقي التي جرى توصيفها في الفصل الثالث، نستطيع تحديد وظيفة تشير إلى مجموع الطلب على النشاطات اللاسوقية وأنماط الطلب المكوِّنة لنشاطات لاسوقية معيَّنة، كأداة تجريبية، على النحو التالي:

$$Di\ (\hat{X}, \hat{M}, \hat{I}, \hat{G}, \hat{E}, R, P, Y) \qquad (١)$$

و

$$D = \sum_{1}^{n} Di \qquad (٢)$$

حيث أن

Di = الطلب للمرة **i** على المخرجات اللاسوقية، حيث **i** = ١، ٢، .... **n** (بالنسبة للنشاطات الحكومية، تقع المخرجات **n** داخل الأنماط الأربعة الوارد ذكرها في النص)

D = مجموع الطلب على عدد **n** من النشاطات اللاسوقية (مقدرة بالدولار، وذلك بسبب صعوبة قياس الكثير من المخرجات اللاسوقية بوحدات فعلية، والتقليد المتَّبع في المحاسبة القاضي بالتعبير عن المخرجات اللاسوقية كمساوية لتكاليف مدخلاتها)

$\hat{X}$ = المسائل الخارجية المعروفة المتأتية عن النشاطات السوقية (مقدَّرة بالدولار – انظر المعادلة رقم (٣) في الملاحظة رقم١)[1]

$\hat{M}$ = درجة الإحتكار المعروفة (ربما تقاس بتركيز الصناعة، أو عن طريق الفرق بين الأسعار السائدة للسلع السوقية وأسعارها التنافسية)

obeikandl.com

$\hat{I}$ = عيوب السوق المعروفة (بما فيها الحواجز التي تمنع دخول السلع والتمييز في الحصول على قروض الإئتمان والمدى الخاص بحقوق الاختراع أو غير ذلك من القيود التكنولوجية وغيرها، وربما تقاس كمتغير يجري قياسه من حيث النوعية)

$\hat{G}$ = الحاجة أو الطلب المعروف للمصالح العامة الخالصة مثل الدفاع (يقاس بالدولار، عن طريق عملية جمع (رأسية) للطلبات الفردية على المصالح العامة)

$\hat{E}$ = اللاعدالة المعروفة والتي تعكس بعض المعايير المحددة للعدالة (على سبيل المثال وفق المساواة في المخرجات أو المساواة في الفرص؛ أو العدالة وفق رولز (Rawls) أو ماركس أو التوراة أو الإنجيل) ويجرى قياسها وفق ذلك (على سبيل المثال معامل ارتباط جيني (Gini) مناسب أو وفق المتغير الذي يجري قياسه نوعياً)[٢]

R = نسبة الضريبة

P = تكلفة «الوحدة» من النشاط اللاسوقي (بسبب الصعوبة المذكورة أعلاه المتعلقة بقياس المخرجات اللاسوقية بوحدات فعلية ، يمكن قياس هذه التكلفة كمتوسط تكلفة المدخلات لكل سنة – عامل من النشاط اللاسوقي، على سبيل المثال متوسط الأجر الحكومي)

Y = الدخل القومي (بالدولار)

والعلامة (٨) الموضوعة فوق الحروف التي ترمز للمتغيِّرات تدل على المستوى المعروف وليس المستوى الفعلي للمتغيِّر كما سيجري بحثه فيما بعد وكما جرى بحثه في الفصل الثالث.

ووفقاً للمناقشة السابقة لخصائص الطلب، فإن المشتقات الجزئية لمجموع الطلب اللاسوقي D ، فيما يتعلق بـ $\hat{M}, \hat{I}, \hat{G}, \hat{E}$ والقيمة المطلقة لـ X من المتوقع أن تكون إيجابية، على الرغم من أن المشتقات الجزئية لبعض أنماط الـ Di المنفصلة بالنسبة لكل من هذه المتغيرات قد تكون صفراً. وعلى سبيل المثال، فإن الطلب على المخرجات اللاسوقية المتعلقة بالدفاع من المفترض أن لا يتأثر بالدرجة المعروفة من درجات الإحتكار أو الأشياء الخارجية أو اللاعدالة الإجتماعية. ومن ناحية أخرى فإن الطلب على البرامج التنظيمية سيتأثر بالدرجة المعروفة للإحتكار وللأشياء الخارجية كما أن الطلب على تحويلات الدخول ستتأثر باللاعدالة المعروفة.

obeikandl.com

ويفترض أن تكون المشتقات الجزئية لمجموع الطلب اللاسوقي D، فيما يتعلق بنسبة الضريبة R وتكلفة الأجور P سلبية[٣]. وبصورة تقريبية، فإن R هي «سعر الضريبة» المرتبط بالنشاط اللاسوقي، وهكذا فإن كلاً من أنماط Di والمجموع D ستنزع إلى الهبوط مع صعود R. ونسبة الأجر الحكومي P هي تكلفة عامل خاصة لمخرجات السوق التي تكون لدافعي الضرائب (الناخبين) حساسية خاصة تجاهها. فإذا ارتفعت نسب الأجور الحكومية (بالنسبة للأجور غير الحكومية) فقد يكون رد فعل الجمهور مثيراً للإستياء ومعادياً، ويمكن توقع تدني الطلب العام على النشاط اللاسوقي المعني.

والدخل القومي Y متضمَّن في وظيفة الطلب على افتراض أن من المحتمل أن يكون هناك مرونة دخل ايجابية بالنسبة للطلب على المخرجات اللاسوقية كما هي الحال بالنسبة لمعظم المخرجات السوقية. وعلى أية حال، فإن هذا الإفتراض هو موضع جدل في حالة الطلب اللاسوقي أكثر مما هو في حالة الطلب السوقي. وبالنسبة لبعض النشاطات اللاسوقية من أنماط n (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بإدارة الرعاية الإجتماعية وغيرها من البرامج التوزيعية) فقد يختلف الطلب على النقيض من Y؛ إذ قد يكون الطلب على بعض النشاطات اللاسوقية أعلى في النقاط الدنيا في دورة النشاط الإقتصادي مما هو عليه عند قمة ذلك النشاط.

وحتى لو كان الطلب اللاسوقي الإجمالي ينزع ، عند أخذ العوامل الأخرى بعين الإعتبار، إلى مرونة الدخل الإيجابية، فإنه يظل هناك تعقيد آخر. فلو كانت بنية الضرائب تصاعدية، فإن أثر التغيّر في الدخل الحقيقي على الطلب اللاسوقي Y قد يمكن تعويضه عن طريق التفاعل بين تغير الدخل والتغيُّرات الناجمة في نسبة متوسط الضريبة وإجمالي الضريبة المستقطعة. وفي حين سيؤدي الدخل الأعلى إلى ميل الناخبين نحو الطلب اللاسوقي المتزايد، فإن النسبة المئوية الأعلى من المسؤولية الضريبية الناجمة عن دخلهم الأعلى ستنزع إلى تقليص الطلب اللاسوقي[٤].

وظيفة العرض اللاسوقي

كما يمكننا أيضاً، على ضوء خصائص العرض اللاسوقي التي وضعناها في الفصل الثالث، تحديد وظيفة تجريبية للعرض توضح إجمالي العرض من النشاطات اللاسوقية وكذلك الوظائف المكوِّنة الخاصة بالعرض بالنسبة لنشاطات لاسوقية معيَّنة.

$$S = Si\ (Vi, Mi, \delta\ (Ti), P, R, Y) \qquad (٤)$$

و

$$S = \sum_{1}^{n} Si, \qquad (٥)$$

حيث أن

Si = العرض للمرَّة i من النشاطات اللاسوقية (i= 1,2 ,.... n)

S = مجموع العرض من **n** من النشاطات (مقدرة بالدولار من إجمالي تكاليف المدخلات أو الميزانيات الخاصة بالنشاطات اللاسوقية)

Vi = دِقَّة القياس للمرَّة **i** من النشاط اللاسوقي (يمكن اعتبار **vi** متغيِّر قياسي نوعي يعكس الدقة أو الضبطيَّة التي يمكن بها قياس المرَّة **i** من الإنتاج اللاسوقي)

Mi = درجة الخصوصة (الإحتكار) التي تتميَّز بها المرّة **i** من النشاط اللاسوقي [٣]

δ (Ti) = التغيُّر في العلاقات الخاصة بالمدخلات/ المخرجات المرتبطة بتكنولوجيات النشاطات اللاسوقية.

P = تكلفة «الوحدة» من المدخلات اللاسوقية، كما جرى تعريفها سابقاً

R = نسبة الضريبة

Y = الدخل القومي

ووفقاً للمناقشة السابقة، فإن المشتقات الجزئية المرتبطة بـ **Vi** يفترض أنها سلبية، والمشتقات الجزئية المرتبطة بـ **Mi** يفترض أنها إيجابية. وعندما تقوم الوكالات بإجراء النشاطات اللاسوقية بالإفادة من مقياس غير دقيق لأدائها، فإن تكاليف عروضها (وميزانياتها) **Si** ستنزع هي الأخرى إلى أن تكون عالية.

كذلك، ووفقاً للمناقشة السابقة، فإن المشتقات الجزئية المرتبطة بـ **R** و **P** و**Y** من المتوقع أن تكون إيجابية.

ومن المتوقع كذلك أن المشتق الجزئي لتكاليف العروض اللاسوقية (الميزانيات) فيما يتعلق بعدم اليقين التكنولوجي للانتاج، **δ (Ti)**، سيكون إيجابياً بناء على الأسس التالية: فقد يستهلك نشاط لاسوقي معيَّن ، **j** ، الذي تكون التكنولوجيا المرتبطة به ذات

تغيّرعالٍ كبير ← (Ti) δ قد يستهلك مدخلات كبيرة بينما لا يعطي سوى القليل من المخرجات «النهائية» (المقصودة). ومن ناحية أخرى، فلو كانت الوكالة المطّلعة سعيدة الحظ، وتبين أن التكنولوجيا الخاصة بها تعطي، في الأقل، المخرجات المقصودة مقابل أقل من التكاليف المخصصة في الميزانية، فإننا نفترض أن هذه الوكالة ستنزع إلى زيادة الإنفاقات (على سبيل المثال، عن طريق اضافة متطلبات مسبقة أو زيادة عدد العاملين عن الحد اللازم أو غير ذلك من الوسائل) لاستيعاب فوائض التكلفة. وفي غياب الربح كحد أعلى للطلب، فإن الوكالة ستقوم، في الأقل، بالوصول بإنفاقها إلى حدود ميزانيتها وذلك لكي تتجنب العقوبة التي تنجم غالباً عن الأداء السوقي الكفؤ – أي أن الوفورات المحققة في فترة واحدة قد تؤدي إلى تخفيضات في الميزانية في الفترات القادمة.

التوازنات اللاسوقية وأنماط الفشل اللاسوقي

يدل إطار العمل الذي جرت صياغته سابقاً على إمكانية احداث التوازن بين الطلبات والعروض اللاسوقية الخاصة والإجمالية. فهناك ثلاث حجج شائعة بالنسبة لكل من وظائف الطلب والعرض: نسبة الضريبة R ؛ ونسبة الأجر اللاسوقي P؛ والدخل القومي Y. وقد قُلت أن الإنحدارات لكل من R وP ستكون متضادة في النوعين من الوظائف: سلبية في وظيفة الطلب اللاسوقي الإجمالية، وإيجابية في وظيفة العرض اللاسوقي الإجمالية.

وزيادة على ذلك، هنالك، في الأقل عملية سياسية عامة، وان تكن غالباً ضعيفة، تعمل على تصحيح الإنحرافات بين الطلبات والعروض اللاسوقية في المخرجات اللاسوقية ذات الأنماط العامة وذات الأنماط الخاصة. وعلى سبيل المثال، لو أن الطلب على النشاطات السوقية الناجمة عن المعادلتين (١) و(٢) يفوق العرض الناجم عن المعادلتين (٤) و(٥)، فسيكون هناك ميل في الساحة السياسية لإرتفاع P و/ أو R (إذ سيكون بامكان نظام الخدمة المدنية ومكتب إدارة العاملين الضغط للحصول على رواتب حكومية أعلى P، وسيكون هناك ميلٌ لدى عمليات الكونغرس المالية والمتعلقة بالميزانيات لتفعيل نسب ضريبية أعلى، R)، وبالتالي ميل هذه الجهات لزيادة العرض اللاسوقي وتخفيض الطلب، وفقاً للمشتقات الجزئية التي جرى تحديدها فيما سبق ذكره. وعلى النقيض من ذلك، لو زاد العرض عن الطلب فسيكون هناك ميلٌ (ربما سيكون ضعيفاً) لدى الرسميين المنتخبين ولدى العملية السياسية لتسوية العرض الزائد عن طريق تخفيض الضرائب و/ أو مقاييس الرواتب الحكومية النسبية، وبالتالي تحريك وظائف S إلى الأسفل وفي إتجاه الخارج (جنوب شرق) على وظيفة D، وهكذا تميل إلى التوازن.

ويشكل متغير الدخل Y مشكلة. إذ لا يحتمل أن تتخذ كل من وظائف الطلب والعرض الحكوميين منحدرات إيجابية فحسب، بل، والأهم من ذلك، من المحتمل أن يكون هناك

توازنات متعددة بين مجموعتي الوظائف في مجال Y. ويمكن اعتبار العملية السياسية، لأسباب معقولة إلى حد ما، أنها تسوّي الاختلافات بين S وD: عن طريق إضافة البرامج والتخصيصات المالية، والانفاقات إذا كان هناك طلب زائد، أو الحد من تلك البرامج والتخصيصات والانفاقات إذا كان هناك عرض زائد. ولكن هذه العملية سوف تستمر، مهما تكن ضعيفة وغير كاملة، على كافة **مستويات الدخل**، عوضاً عن تحديد مستوى فريد للدخل يمكن عنده إحداث التوازن بين الطلبات والعروض اللاسوقية.

وفي الشكل أ –١، فإن الوظائف الإفتراضية S وD لا يمكن اعتبارها كمحددة لتوازن فريد عند (Ye) ، (Se,De): فمن المحتمل أن يكون الدخل أعلى أو أدنى من النقطة Ye. وعلى جانبي النقطة هذه ستعمل العملية السياسية، بطريقة غير كاملة أو ببطء ، للوصول بالطلب والعرض اللاسوقيين نحو الإختلاف كما تبيِّن الأسهم ذلك.

وماذا عن الحجج غير المألوفة بالنسبة لوظائف الطلب والعرض اللاسوقيين – أي المستويات المعروفة للمؤثرات الخارجية $\hat{X}$ ، والاحتكار $\hat{M}$ ، وعيوب السوق $\hat{I}$، والطلب على المصالح العامة $\hat{G}$ واللاعدالة $\hat{E}$ في وظيفة الطلب اللاسوقي، ودقّة القياس Vi وخصوصية الإنتاج اللاسوقي mi، وعدم اليقين التكنولوجي (Ti) δ في وظيفة العرض اللاسوقي؟ ومن وجهة نظر إطار التوازن الجزئي المتضمن في المناقشة السابقة، فإن هذه الحجج تصبح متغيرات انتقال ترفع أو تخفض وظائف D وS لإقامة توازنات متعددة ومتغيرة في المجالات R وP،Y الشائعة في النمطين من الوظائف. وفي الشكل أ –٢ فإن الأسهم الكاملة تمثِّل أثر متغيرات الإنتقال في وظيفة الطلب اللاسوقي والأسهم المتقطعة تمثِّل أثر متغيرات الانتقال في وظيفة العرض اللاسوقي. وتوضح التقاطعات التسعة التوازنات المتعددة بين الطلب والعرض اللاسوقيين في المجالات R أوP أو Y.

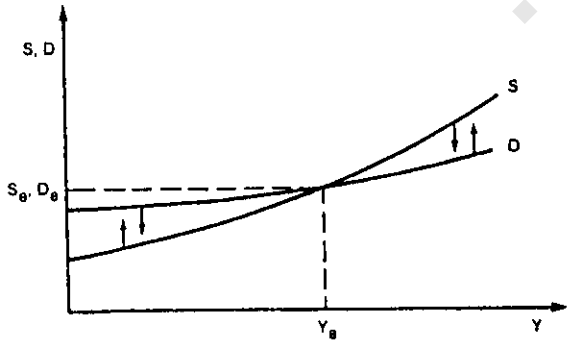

أ–١ وظائف مفترضة للطلب والعرض اللاسوقيين

وفي نموذج توازن عام، تصبح متغيرات الإنتقال باطنيَّة النمو، وبذلك يمكن الوصول إلى توازن فريد ومستقر، أو على الأقل إلى توازن يمكن تحديده عند كل نقطة من الزمن. ولكن التوازن العام هو قضية رياضيات بحتة وجماليات أكثر مما هو مسألة عالم حقيقي يتسم بالفوضى من الطلبات والعروض اللاسوقية. وفي هذا العالم الحقيقي، تكون التوازنات جزئية ومتعددة ومرحلية وتكون متغيرات الانتقال أكثر تعدداً وقوة وتغيُّراً من المتغيرات التوازنية. وأكثر خصائص هذه التوازنات الجزئية دلالة هي أنها جميعها من المحتمل أن تتسم باللاكفاءة واللاعدالة! والسبب في ذلك هو ان الطلبات والعروض اللاسوقية، سواء كانت متوازنة أو بين التوازنات، تنطوي بالفعل على لاكفاءات أو لا عدالات – أي أنماط فشل لاسوقية. وقد يجري تشويه وظائف الطلب بفعل الخصائص المعروفة لمتغيرات الإنتقال، كما أن وظائف العرض قد تُظهر ، لأسباب سبق ذكرها، تكاليف متضخمة دون وجود أية آلية موثوق بها لتحقيق وفورات ممكنة من الناحية الفنية

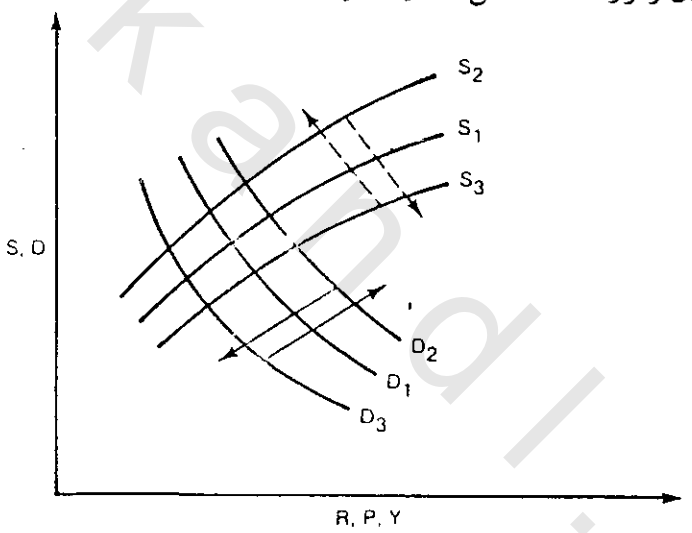

أ–٢ التوازنات اللاسوقية ومتغيرات التحوُّل

Notes

1. If υ^s_{mj} represents the externalities experienced by all k individuals as a result of an individual i's consumption of the j^{th} unit of a good s, then

$$X = \sum_{s=1}^{n} \sum_{m=i+1}^{k} \upsilon^s_{mj}, \tag{3}$$

where n is the number of goods produced. X is the perceived magnitude of X.

2. For a discussion of the perplexing problem of defining and measuring equity, see Wolf (1981b).

3. There is some similarity between my treatment here of the demand for nonmarket activities and that of Buchanan (1969). For example, his point about the "functional relationship between quantity demanded and the 'tax price'" is the same as my comment about the negative partial derivative of D with respect to R. But thereafter our two arguments (in both meanings of the term) diverge.

4. Thus, $dD / dY = \delta D / \delta Y + (\delta R / \delta Y \cdot \delta D / \delta R)$. The expression in parentheses is the indirect tax-rate effect of income changes. It will provide a partial offset to the direct effect of income change on nonmarket demand ($\delta D / \delta Y > 0$), because $\delta R / \delta Y > 0$, and $\delta D / \delta R < 0$.

5. Note that m_i differs from M referred to in the demand function above: m_i refers to the degree of monopoly enjoyed by the nonmarket agency conducting the i^{th} activity (in light of competing activites conducted elsewhere in the nonmarket sector or the market sector), whereas M refers to the degree of monopoly in the market sector.

ملحق ب

مسح لمقارنات تقديم الخدمات في القطاعين العام والخاص

الجدول التالي هو صيغة معدَّلة، بإذن مسبق، للدراسة التي أعدها بورشردنغ وبوميرين وشنايدر (المنشورة عام ١٩٨٢، ص ص ١٣٠–١٣٣)، ولمناقشات النصوص الواردة في دراستي كل من فيتزجيرالد (المنشورة عام ١٩٨٨) وأزبورن وغاييلر (المنشورة عام ١٩٩٢). وتوجد إشارات تفصيلية للتقارير المقتبسة في قائمة المراجع الواردة في دراسة بورشردنغ وفي مناقشات النصوص الواردة في كتابي كل من فيتزجيرالد، وأزبورن وغاييلر.

obeikandl.com

جدول ب – ١

مؤشرات التكلفة والإنتاجية : أشكال تنظيمية بديلة

النشاط : المؤلف	الوحدة / الأشكال التنظيمية	النتائج
١. خطوط الطيران :		
ديفز (١٩٧١، ١٩٧٧)	استراليا : محلية خاصة وحيدة مقابل مثيلها الوحيد في القطاع العام.	مؤشرات الكفاءة في القطاع الخاص ١٢٪ إلى ١٠٠٪ أعلى.
٢. البنوك : ديفز (١٩٨٢)	استراليا : بنك واحد عام مقابل بنك واحد خاص.	دلائل وحجم جميع المؤشرات الدالة على الإنتاجية والإستجابة للأخطار والربحية هي في صالح البنوك الخاصة.
٣. خدمات الباصات :		
أويلرت (١٩٧٦)	مدن ألمانية غربية مختارة/ خدمات بلدية مقابل خدمات خاصة.	تكلفة الكيلومتر الواحد من خدمات الباصات العامة أعلى بنسبة ١٦٠٪ من مثيلاتها الخاصة.
٤. خدمات التنظيف :		
بندسرشنونغشوف (١٩٧٢)	مكاتب بريد ألمانيا الغربية/ الخدمات العامة مقابل تأجير الخدمات للقطاع الخاص.	تكاليف الخدمات العامة أعلى بنسبة ٤٠٪ إلى ٦٠٪.
هامبرغرسينت (١٩٧١) فيشر ـ مينشوسن (١٩٧٥).	المباني العامة في ألمانيا الغربية/ الإنتاج العام مقابل التعاقدات الخاصة.	تكاليف الخدمات العامة أعلى بنسبة ٥٠٪ من البديل الخاص.
٥. تحصيل الديون		
بينيت وجونسون (١٩٨٠)	دراسة مكتب المحاسبة العام الأمريكي/ الخدمات التي تقدمها الحكومة الفيدرالية مقابل تعاقدات القطاع الخاص المماثلة.	تكاليف الحكومة في كل دولار يجري تحصيلة ٢٠٠٪ أعلى من تكاليف التعاقدات الخاصة.
٦. المرافق الكهربائية :		
مير (أ) (١٩٧٥)	عينة من ٦٠ إلى ٩٠ مرفق في الولايات المتحدة/ المؤسسات العامة مقابل الشركات الخاصة.	دلائل ضعيفة على أن تكلفة الإنتاج الخاص أعلى.
مور (١٩٧٠)	عينة من مرافق الولايات المتحدة/ ٢٧ مؤسسة بلدية مقابل ٤٩ شركة خاصة.	تمويل مبالغ فيه في المؤسسات العامة. إجمالي تكاليف تشغيل الإنتاج العام أعلى.
سبان (أ) (١٩٧٧)	أربع مدن أمريكية كبرى/ قطاع عام (سان انطونيو ولوس أنجيلوس) مقابل شركات خاصة (سان دياغو ودالاس).	الشركات الخاصة تكيّفت مع المقياس الخاص بالكفاءة وربما كانت أكثر من ذلك فيما يتعلق بتكاليف التشغيل والاستثمار (في كل ١٠٠٠ كيلو واط).
٧. حماية البيئة		
أوزبورن وغايلر (١٩٩٢)	أدخلت وكالة حماية البيئة نظام الإتجار بالتصاريح البيئية بين مصافي النفط	تقدر وكالة حماية البيئة أن هذا البرنامج قد أدى إلى توفير ٢٠٪ من تكاليف

تابـع جدول ب-١

النشاط : المؤلـف	الوحدة / الأشكـال التنظيميـة	النتائـج
	لتخفيض كميات الرصاص وذلك في هذه الصناعة ككل.	تخفيض الرصاص في البنزين.
٨. الحماية من ومنع الحريق آليراندت (١٩٧٣، ١٩٧٤)	مناطق مختارة في الولايات المتحدة/ سكوتسديل، أريزونا (عقد خاص) مقابل منطقة سياتل (بلدية).	تكاليف الوحدة من وحدات الحريق التابعة للبلدية أعلى بنسبة ٣٩٪ إلى ٨٨٪.
أوزبورن وغاييلر (١٩٩٢)	قانون سكوتسديل يفرض وضع أنظمة مَرشّات المياه على كل بناية جديدة.	المدينة (سكوتسديل) توفر ٢٣٪ من تكاليف البنية الأساسية من خلال تخفيض الطلب على إدارات الحريق والمعدات.
٩. الغابات : بودسريغيرنغ ألمانيا (١٩٧٦)	ألمانيا الغربية، ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥/ إنتاج الغابات العام مقابل الخاص.	العائدات التشغيلية في الغابات الخاصة أعلى بـ ٤٥ مارك في الهكتار الواحد.
بفستر (١٩٧٦)	ولاية بادن ـ ويرتمبرغ/ الغابات الخاصة مقابل العامة.	عدد العمال اللازم لكل وحدة إنتاج أعلى مرتين في الشركات العامة مقارنة بالشركات الخاصة.
١٠. المستشفيات والرعاية الصحية : كلاركسون (١٩٧٢)	عينة من مستشفيات الولايات المتحدة/ الخاصة الخيرية مقابل تلك التي تسعى للربح.	«الممنوع عمله» أكثر إنتشاراً في المستشفيات الخيرية. تنوع أكبر في نسب المدخلات في المستشفيات الخيرية. وكلاهما يعكس تكلفة أعلى في مخرجات المستشفيات الخيرية.
لندسي (ب) (١٩٧٦)	عينة من مستشفيات الولايات المتحدة/ إدارة مستشفيات المحاربين القدامى مقابل المستشفيات ذات الملكية الخاصة.	معدل تكلفة المريض في اليوم الواحد في مستشفيات المحاربين القدامى غير المعدلة بالنسبة لشكل الرعاية ونوعيتها في الحالات الأقل «خطورة» والفترات الزمنية الأطول للبقاء في المستشفى في مستشفيات المحاربين القدامى؛ الأفضلية للمهنيين من مجموعات الأقليات مقارنة بالمستشفيات ذات الملكية الخاصة
رشنغ (١٩٧٤)	عينة من ٩١ مستشفى لحالات البقاء في المستشفى لفترات قصيرة في منطقة	التبديل ما بين المدخلات والمخرجات أكثر بطئاً في المستشفيات الخيرية.

تابـــع جدول ب-١

النشاط : المؤلـف	الوحدة / الأشكـــال التنظيميـــة	النتائـــج
	الجنوب الأوسط الأمريكي/ المستشفيات الخيرية الخاصة مقابل تلك التي تسعى للربح.	
ويلسون وجادلو (١٩٧٨)	١٢٠٠ مستشفى أمريكي تنتج الدواء النووي/ المستشفيات الحكومية مقابل الخاصة.	إنحراف المستشفيات الخاصة عن مؤشر الكفاءة المثالية أقل من إنحراف المستشفيات العامة.
أوزبورن وغاييلر (١٩٩٢)	شبكة العيادات المحلية والمستشفيات ومكاتب الرعاية والمتطوعون لخدمة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في سان فرانسيسكو.	تنخفض التكلفة المتوسطة لمعالجة الإيدز في هذه المدينة إلى ٤٠ ٪ من المعدل القومي لذلك.
	ولاية فلوريدا تمول الرعاية المنزلية والرعاية في المراكز العامة لكبار السن.	توفر هذه الولاية ١٨ مليون دولار سنوياً بإبقاء الناس خارج مساكن الرعاية.
فيتزجيرالد (١٩٨٨)	تعاقدت مقاطعة نافرو بولاية تكساس مع شركة خاصة للرعاية الصحية لبناء وتشغيل مستشفى ليحل محل مستشفى آخر مدعوم بالضرائب التي تجمعها المقاطعة.	تصل عائدات الضرائب الحالية التي تجمعها المقاطعة من الشركة المذكورة ٣٠٠٠٠٠ دولار سنوياً، بينما كانت المقاطعة تدفع ٥٠٠٠٠ دولار سنوياً لتشغيل المستشفى القديم.
١١. الإسكان :		
موث (١٩٧٣)	تكاليف الإنشاءات في المدن الأمريكية/ الوكالات الخاصة مقابل الوكالات العامة.	تكاليف الوكالات العامة أعلى ٢٠٪ في كل وحدة سكنية ذات نوعية ثابتة.
رتشننغشوف راينلاند ـ بفالز (١٩٧٢)	ولاية راينلاندر ـ بفالز الألمانية الغربية/ التكاليف العامة مقابل التكاليف الخاصة لإقامة مشاريع البناء العامة الكبرى.	تكاليف الوكالات العامة أعلى ٢٠٪ من تكاليف العقود الخاصة.
شنايدر وشوبينر (١٩٧١)	ألمانيا الغربية/ تكاليف شركات الإنشاءات الخاصة مقابل العامة.	تكاليف الشركات العامة أعلى بدرجة ذات دلالة كبيرة.
١٢. معالجة مطالبـــات التأمين:		
فرتش (١٩٧٦، ١٩٧٩)	مطالبات إدارة الضمان الإجتماعي بالتعاقد خارج الرعاية الطبية في الولايات المتحدة/ شركات التبادلات مقابل شركات التأمين الخاصـــة؛ شركـــات التبادلات مقابل «الشركات الأخرى الخيرية» (شركة بلو شيلد في الغالب)	شركات التبادلات أكثر تكلفة بـ ٤٥٪ إلى ٨٠٪ من الشركات الخاصة، شركات التبادلات أكثر تكلفة بـ ٢٢٪ من شركات التأمين الخاصة ولكنها أقل تكلفة بـ١٩٪ من «الشركات الأخرى الخيرية».

تابع جدول ب-١

النشاط : المؤلف	الوحدة / الأشكال التنظيمية	النتائج
	مقابل شركات التأمين الخاصة.	
١٣. مبيعات وخدمات التأمين		
فينسنغر (أ) (١٩٨١)	ألمانيا الغربية/ خمس مؤسسات عامة مقابل ٧٧ شركة خاصة من شركات المسؤولية القانونية والتأمين على الحياة.	نفس نسبة العائدات ولا توجد اختلافات واضحة في التكلفة بين أشكال تنظيم الشركات.
كينيدي ومير (١٩٧٧)	عيّنات كندية مختارة/ شركات تأمين سيارات عامة في مانيتوبا مقابل شركات خاصة في ألبرتا.	نوعية وخدمات شركات التأمين الخاصة أعلى من تلك الشركات العامة.
١٤. إصلاح الطائرات الحربية وخدماتها وإسنادها:		
أوزبورن وغايلر (١٩٩٢)	تعاقد قاعدة فانس للقوات الجوية لإصلاح الطائرات وعملية التسهيلات.	تبلغ الوفورات السنوية ٩ ملايين دولار أي ٢٢٪ تقريباً أقل من تكلفة القواعد الأخرى المقارنة.
١٥. إصلاح وصيانة الناقلات المحيطة :		
بينيت وجونسون (١٩٨٠)	مكتب المحاسبة العام الأمريكي/ البحرية مقابل الناقلات التجارية وناقلات النفط.	البحرية أعلى بـ ٢٣٠٪ إلى ٥١٠٠٪.
١٦. التعليم ما قبل المدرسة :		
أوزبورن وغايلر (١٩٩٢)	ولاية أركنساس تدريب الأمهات على تعليم أطفالهن لمدة ٢٠ دقيقة في المنزل يومياً.	بعد عام واحد على ذلك قفز معدل اختبار الأطفال الذين هم عند المعدل القومي أو أعلى منه من ٦٪ إلى ٧٤٪.
١٧. الطرق الحديدية والنقل الجماعي :		
كيفز و كرستنسن (أ) (١٩٨٠)	كندا/ شركة الطرق الحديدية القومية الكندية مؤسسة (عامة) مقابل شركة كانديان باسيفيك (شركة خاصة).	لم تظهر فروق في الإنتاجية بين الشركتين مؤخراً، ولكن كانت الشركة القومية الكندية أقل كفاءة قبل عام ١٩٦٥ وهي الفترة التي كانت خاضعة لدرجة عالية من التنظيم (الحكومي).
فيتزجيرالد (١٩٨٨)	تستمر مقاطعة وستشستر نيويورك في تحديد الأجور والجداول ولكنها تتعاقد مع الشركة الخاصة للتشغيل.	تكلف هذه الخدمة المقاطعة ٣ر٢٦ دولاراً في الميل الواحد مقارنة مع تكاليف هذه الخدمة في المقاطعة المجاورة والبالغة ٤ر٢٧ دولاراً في الميل الواحد (عدد الركاب متساوٍ تقريباً).

تابـــع جدول ب–١

النشاط : المؤلـف	الوحدة / الأشكـــال التنظيميـــة	النتائـــج
فيتزجيرالد (١٩٨٨)	تعاقدت مؤسسة النقل السريع لمنطقة دالاس مع إتحاد ثلاث شركات مسؤولة عن التوظيف والصيانة والإدارة لخدمة شبكة باصات المدينة.	توفر هذه المدينة ما يقدر بـ ٩ ملايين دولار سنوياً.
١٨. جمع النفايات		
كولنز وداونيز (أ) (١٩٧٧)	٥٣ مدينة وبلدية في منطقة مقاطعة سانت لويس (ميسوري)/ حالات تعاقدات عامة مقابل خاصة.	لا توجد فروق تكاليف ذات دلالة.
جامعة كولومبيـا، كليـة الدراسات العليـا، دراسات الأعمال التجارية : سافاس (١٩٧٤، ١٩٧٧ (أ)، ١٩٧٧ (ب) ، ١٩٨٠). ستيفنز (١٩٧٨) ستيفنر وسافاس (١٩٧٨) إدوارد وستيفنر (١٩٧٦)	عدد كبير من المدن الأمريكية/ بلديات مقابل امتيازات احتكارية خاصة مقابل شركات امتيازات خاصة.	تكاليف الإمدادات العامة ٤٠٪ إلى ٦٠٪ أعلى من الخاصة ولكن الامتيازات الاحتكارية أعلى بـ ٥٪ فقط من جامعي الامتيازات الخاصة.
بتروفيك وجافي (١٩٧٧)	٨٣ مدينة في الغرب الأوسط الأمريكي/ حالات تعاقدات عامة مقابل خاصة.	تكاليف جمع نفايات المدينة ١٥٪ أعلى من الجامعين المتعاقدين الخاصين.
هيرسك (أ) (١٩٦٥)	٢٤ مدينة وبلدية في منطقة مدينة سانت لويس ـ منطقة المقاطعة. (ميسوري)/مؤسسات عامة مقابل خاصة.	لا توجد فروق تكاليف ذات دلالة.
كيمبر وكويغلي (١٩٧٦)	١٠١ مدينة في كونيتكت/ تعاقدات احتكارات خاصة مقابل امتيازات خاصة مقابل مؤسسات بلدية.	تكاليف جمع النفايات من قبل المؤسسات البلدية ١٤٪ إلى ٤٣٪ أعلى من تكلفة الشركات التعاقدية ولكن الامتيازات الخاصة ٢٥٪ إلى ٣٦٪ أعلى من الجمع من قبل مؤسسات البلدية.
كتشن (١٩٧٦)	٤٨ مدينة كندية/ مؤسسات بلدية مقابل خاصة.	الموردون من مؤسسات البلدية أكثر تكلفة من الشركات الخاصة.
سافاس (أ) (١٩٧٧ جـ)	مينيابولس/٥٠ شركة خاصة مقابل ٣٠ مؤسسة بلدية.	لا توجد فروق تكاليف ذات دلالة.
بيير وفيرنون وويكس (ب) (١٩٧٤)	٢٦ مدينة في مونتانا/ مؤسسات بلدية مقابل خاصة	الموردون التابعون للبلديات أكثر كفاءة. تكاليف الوحدة في المؤسسات العامة

تابع جدول ب-١

النشاط : المؤلف	الوحدة / الأشكال التنظيمية	النتائج
بوميرين (١٩٧٦)	١٠٢ بلدية سويسرية/ مؤسسات عامة مقابل خاصة.	تكاليف الوحدة في المؤسسات العامة ١٥٪ أعلى.
سبان (١٩٧٧)	دراسة مسحية لمختلف المدن الأمريكية/ مؤسسات بلدية مقابل خاصة.	تكاليف المؤسسات العامة ٤٥٪ أعلى.
بينيت وجونسون (١٩٧٩)	مقاطعة فيرفاكس، فيرجينيا/ ٢٩ شركة خاصة مقابل سلطة جمع نفايات عامة واحدة.	الشركات الخاصة أكثر كفاءة.
أوزبورن وغاييلر (١٩٩٢)	القطاع العام ـ الخاص في فينكس يتقدم بعطاء للحصول على عقود لخدمات جمع النفايات.	موظفو المدينة كسبوا العقود من جديد لجميع مناطق المدينة وخفضوا التكاليف «الحقيقية» بـ ٥ر٤٪ سنوياً على مدى فترة عشر سنوات.
أوزبورن وغاييلر (١٩٩٢)	مقاطعة صرف العاصمة ميلوكي تحول مواد الصرف إلى أسمدة.	تحقق المدينة ٥ر٧ مليون دولار سنوياً من هذه الصفقة.
أوزبورن وغاييلر (١٩٩٢)	غاز ميثانين فينكس من معالجة مياه الصرف يباع إلى مدينة مجاورة لتدفئة المنازل والطبخ.	تربح مدينة فينكس ٧٥٠٠٠٠ دولاراً سنوياً من هذه الصفقة.
١٩. إزالة المركبات المهجورة: أزبورن وغاييلر (١٩٩٢)	شيكاغو تمول إزالة المركبات المهجورة بالتعاقد.	تتسلم المدينة الآن ٢٥ دولاراً مقابل إزالة السيارة الواحدة من المتعاقد، بدلاً من أن تدفع ٢٤ دولاراً مقابل إزالة السيارة الواحدة. وبذلك تحول مليون دولار من التكاليف إلى مليوني دولار من الدخل.
٢٠. الإدخارات والقروض: نيكولز (١٩٦٧)	إدخارات وقروض كاليفورنيا/ التعاونيات أو شركات التبادل مقابل شركات الأسهم.	التكاليف التشغيلية للشركات التبادلية ١٣٪ إلى ٣٠٪ أعلى.
٢١. المسالخ بوتش (١٩٧٦)	خمس مدن ألمانية غربية كبرى/ شركات خاصة مقابل مؤسسات عامة.	تكاليف المؤسسات العامة أعلى بكثير بسبب طاقتها الفائضة ومستخدميها الزائدين عن المطلوب.
٢٢. مصلحة المياه : كرين وزارد كوهي	١١٢ شركة أمريكية/ موردو البلدية مقابل موردين خاصين؛ دراسة حالة شركتين قامت كل منهما بتحويل شكلها التنظيمي.	المؤسسات العامة ٤٠٪ أقل انتاجية مع وجود ٦٥٪ أعلى في نسبة رأس المال إلى العمال من مثيلاتها في القطاع الخاص، والمؤسسة العامة التي تحولت إلى شركة

تابـع جدول ب-١

النشاط : المؤلـف	الوحدة / الأشكـال التنظيميـة	النتائـج
		خاصة أصبح لديها زيادة في نسبة الإنتاج إلى عدد المستخدمين قدرها ٢٥٪ أما الشركة الخاصة التي تحولت إلى مؤسسة عامة فقد انخفضت انتاجيتها إلى عدد المستخدمين بنسبة ٤٠٪.
مان ومايكسل(١٩٧٦)	شركات أمريكية/ موردو البلدية مقابل الموردين من القطاع الخاص.	تعيد هذه الدراسة دراسة مييرر (١٩٧٥) الخاصة بنموذج الكهرباء مع تعديلات على أسعار المدخلات. أشكال القطاع العام ٢٠٪ أعلى.
مورغان (١٩٧٧)	١٤٣ شركة في ست ولايات أمريكية/ موردو البلدية مقابل الموردين من القطاع الخاص.	تكاليف مؤسسات القطاع العام ١٥٪ أعلى.
٢٣. التنبؤات الجوية :		
بينيت وجونسون (١٩٨٠)	دراسة مكتب المحاسبة العام الأمريكي/ مكتب الأرصاد الجوية في الولايات المتحدة مقابل شركات خاصة متعاقدة للقيام بالخدمة.	تكاليف الخدمات الحكومية ٥٠٪ أعلى.

المصادر: أخذت المعلومات جزئياً من Blankart (1980a, table 7; 1980b) and other compilation from the literature

أ – لا يوجد فرق دلالة في التكاليف أو الكفاءات.

ب– القطاع العام أقل تكلفة أو أكثر كفاءة.

Bibliography

Administrative Inspection Bureau, Management and Coordination Agency, "Privatization and Deregulation: The Japanese Experience," Tokyo, June 1990.

Advisory Commission on Intergovernmental Relations (ACIR), *Changing Public Attitudes on Governments and Taxes,* Washington, D.C., 1981.

Ahlbrandt, Roger S., *Municipal Fire Protection Services: Comparison of Alternative Organizational Forms,* Sage, Beverly Hills, Calif., 1973.

Alexander, Arthur J., *Armor Development in the Soviet Union and the United States,* RAND, R-1860-NA, April 1976.

Allison, Graham T., *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis,* Little, Brown & Co., Boston, Mass., 1971.

Allison, Graham T., "Implementation Analysis: The Missing Chapter in Conventional Analysis—A Teaching Exercise," in William Niskanen et al. (eds.), *Benefit-Cost and Policy Analysis,* Aldine, 1974.

Arrow, Kenneth J., The Organization of Economic Activity: Issues Pertinent to the Choice of Market versus Non-Market Allocation," in Robert Haveman and Julius Margolis (eds.), *Public Expenditure and Policy Analysis, Third Edition,* Houghton Mifflin, Boston, 1983.

Arrow, Kenneth J., "Political and Economic Evaluation of Social Effects and Externalities," in Michael D. Intriligator (ed.), *Frontiers of Quantitative Economics,* North-Holland, Amsterdam, 1971. Second title: "Contributions to Economic Analysis," Vol. 71.

Arrow, Kenneth J., *The Limits of Organization,* Norton, New York, 1974.

Averch, Harvey, and Leland L. Johnson, "Behavior of the Firm Under Regulatory Constraint," *American Economic Review,* Vol. 52, No. 1052, 1962.

Bacon, Robert William, and Walter A. Eltis, *Britain's Economic Problem: Too Few Producers,* MacMillan, London, 1976.

Bain, J. S., *Barriers to New Competition* (Harvard University Series on Competition in American Industry, No. 3) Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1956.

Baldridge, Malcolm, "Rx for Export Woes: Antitrust Relief," *Wall Street Journal,* p. 32 (Western Ed.) or p. 28 (Eastern Ed.) 61.3, October 15, 1985.

Bator, Francis M., "The Anatomy of Market Failure," *Quarterly Journal of Economics,* Vol. 72, No. 351, 1958.

Bauer, P. T., *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development,* Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1984.

Baumol, W. J., J. C. Panzar, and R. D. Willig, *Contestable Markets and the Theory of Industry Structure,* Harcourt Brace Jovanovich, San Diego, Calif., 1982.

Bell, Daniel, *The Coming of Post-Industrial Society,* Basic Books, New York, 1973.

Ben-Ner, Avner, and Theresa van Hoomissen, "Nonprofit Organizations in the Mixed Economy," *Annals of Public and Cooperative Economics,* Vol. 62, No. 4, 1991.

Ben-Ner, Avner, and Theresa van Hoomissen (eds.), *The Relative Size of the Nonprofit Sector in the Mixed Economy,* Strategic Management Research Center, University of Minnesota, 1990.

Berman, Paul, *The Study of Macro- and Micro-Implementation of Social Policy,* RAND, P-6071, January 1978.

Bernstam, Mikhail, "Trends in the Soviet Population and Labor Force Dynamics," in Henry S. Rowen and Charles Wolf, Jr. (eds.), *The Future of the Soviet Empire,* St. Martin's Press, New York, 1987.

Birdzell, L. Earl, "Business and Government: The Walls Between," in Neil H. Jacoby (ed.), *The Business-Government Relationship: A Reassessment,* Goodyear, Pacific Palisades, Calif., 1975.

Borcherding, Thomas E., Werner W. Pommerehne, and Friedrich Schneider, *Comparing the Efficiency of Private and Public Production: The Evidence from Five Countries,* Institute for Empirical Research in Economics, University of Zurich, Switzerland, 1982.

Bruck, Connie, "Strategic Alliances," *New Yorker*, Vol. 68, No. 20, 1992.

Bruer, John T., "Odds against Medical-School Admission Exaggerated," *New England Journal of Medicine*, Vol. 302, No. 18, p. 1036, May 1, 1980.

Buchanan, J. M., *Cost and Choice: An Inquiry in Economic Theory*, Markham, Chicago, Ill., 1969.

Buchanan, J. M., and G. Tullock, *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy*, University of Michigan Press, Ann Arbor, 1962.

Bunce, Valerie, "Neither Equality Nor Efficiency: International and Domestic Inequalities in the Soviet Bloc," Chap. 1 in Daniel N. Nelson (ed.), *Communism and the Politics of Inequality*, D. C. Heath, Lexington, Mass., 1983.

Cairncross, Alexander, "The Market and the State," in Thomas Wilson and A. S. Skinner (eds.), *Essays in Honour of Adam Smith*, Oxford Clarendon Press, London, 1976.

Chubb, John, and Terry Moe, *Politics, Markets, and the Organization of Schools*, The Brookings Institution, Washington, D.C., 1986.

Coase, Ronald H., "The Problem of Social Cost," *Journal of Law and Economics*, Vol. 3, pp. 1–44, October 1960.

Coddington, Alan, "Creaking Semaphore and Beyond: A Consideration of Shackle's Epistemics and Economics," *British Journal of Philosophy of Science*, pp. 151–163, June 1975; cited in Brian Kantor, "Rational Expectations and Economic Thought," *Journal of Economic Literature*, December 1979.

Crecine, John P., *Research in Public Policy Analysis and Management*, Jai Press, Greenwich, Conn., 1981.

Cyert, Richard M., and James G. March, *A Behavioral Theory of the Firm*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1963.

Davis, J.R., and J. R. Hewlett, *An Analysis of Market Failure: Externalities, Public Goods, and Mixed Goods*, University of Florida Press, Gainesville, Fla., 1977.

DeBow, Michael E., "Markets, Government Intervention, and the Role of Information: An 'Austrian School' Perspective with an Application to Merger Regulation," *George Mason University Law*

Review, Vol. 14, No. 1, Fall 1991.

Department of Commerce, *Procurement Programs,* National Technical Information Service, Springfield, Va., February 1991.

Downs, Anthony, *An Economic Theory of Democracy,* Harper & Row, New York, 1965.

Drucker, Peter F., *The Age of Discontinuity: Guidelines to Our Changing Society,* Harper & Row, New York, 1969.

Eby, Charles, *Performance Norms in Nonmarket Organizations: An Exploratory Survey,* RAND, N-1830-YALE, April 1982.

Federal Reserve Bank of San Francisco, *Airline Deregulation,* March 9, 1984.

Federal Reserve System, *Annual Statistics Digest, 1980–1989,* Board of Governors, Washington, D.C., 1990.

Feldstein, Martin, *Economic Analysis for Health Services Efficiency: Econometric Studies of the British National Health Service,* North-Holland, Amsterdam, 1968.

Feldstein, Martin, *The American Economy in Transition,* University of Chicago Press, 1980.

Feshbach, Murray, *The Soviet Union: Population Trends and Dilemmas,* Population Bulletin, Population Reference Bureau, 1982.

Feshbach, Murray, and Christopher Davis, *Rising Infant Mortality in the Soviet Union in the 1970s,* Bureau of the Census, Washington, D.C., 1980.

Fitzgerald, Randall, *When Government Goes Private: Successful Alternatives to Public Services,* Universe Books, New York, 1988.

Forte, F., and A. Peacock (eds.), *Public Expenditure and Government Growth,* Blackwell, Oxford and New York, 1985.

Friedman, Milton, *Tyranny of the Status Quo,* Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1984.

Friedman, Milton, and Rose Friedman, *Free to Choose: A Personal Statement,* Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1980.

Galbraith, John Kenneth, *Age of Uncertainty,* Houghton Mifflin, Boston, Mass., 1977.

Goeller, Bruce, Allan F. Abrahamse, James H. Bigelow, Joseph G.

Bolten, David M. de Ferranti, James C. DeHaven, Thomas F. Kirkwood, and Robert L. Petruschell, *Policy Analysis of the Netherlands Oosterschelde*, RAND, R-2121/1-NETH, 1977.

Haldi, J., and D. Whitcomb, "Economies of Scale in Industrial Plants," *Journal of Political Economy*, Vol. 75, No. 4, Pt. I, pp. 373–385, August 1967.

Hall, M., and L. Weiss, "Firm Size and Profitability," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 49, pp. 319–331, August 1967.

Hankla, James C., Chief Administrative Officer, Los Angeles County, *Report on Board Awarded Contracts*, Memorandum to the County Board of Supervisors, August 2, 1985.

Hargrove, Erwin C., *The Missing Link: The Study of Implementations of Social Policy*, The Urban Institute, Washington, D.C., 1975.

Harman, Alvin J., *Acquisition Cost Experience and Predictability*, RAND, P-4505, January 1971.

Head, Richard G., and Ervin J. Rokke, *American Defense Policy*, 3rd ed., John Hopkins Press, Baltimore, Md., 1973.

Heilbroner, Robert, "The Triumph of Capitalism," *New Yorker*, January 23, 1989.

Hirschman, Albert O., *Development Projects Observed*, The Brookings Institution, Washington, D.C., 1967.

Hirshleifer, Jack, James C. DeHaven, and Jerome W. Milliman, *Water Supply: Economics, Technology, and Policy*, University of Chicago Press, 1960.

Hodgkinson, Virginia A., and Murray S. Weitzman, *Dimensions of the Independent Sector: A Statistical Profile*, Independent Sector, Washington, D.C., 1984.

International Monetary Fund, *Government Financial Statistics Yearbook*, Washington, D.C., 1984.

International Monetary Fund, *Government Financial Statistics Yearbook*, Washington, D.C., 1991.

International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, Washington, D.C., 1984.

International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, Washington, D.C., 1991.

Kantor, Brian, "Rational Expectations and Economic Thought," *Journal of Economic Literature*, Vol. 17, No. 4, pp. 1421–1441, December 1979.

Keynes, John Maynard, *The General Theory of Employment Interest and Money*, Harcourt Brace, New York, 1936.

Krugman, Paul R., "Targeted Industrial Policies: Theory and Evidence," *Industrial Change and Public Policy*, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1983.

Landau, Daniel, "Government Expenditure and Economic Growth: A Cross-Country Study," *Southern Economic Journal*, Vol. 49, No. 3, January 1983.

Leibenstein, Harvey, "Allocative Efficiency Versus X-Efficiency," *American Economic Review*, Vol. 56, No. 3, pp. 392–415, June 1966.

Lindblom, C. E., *Politics and Markets*, Basic Books, New York, 1977.

Lipsey, Richard G., and Kelvin Lancaster, "The General Theory of Second Best," *Review of Economic Studies*, Vol. 24, No. 11, 1956.

Little, I. M. D., *A Critique of Welfare Economics*, 2nd ed., Clarendon Press, Oxford, 1957.

March, James, G., and Herbert A. Simon, with the collaboration of Harold Guetzkow, *Organizations*, Wiley, New York, 1958.

Marsden, Keith, *Links between Taxes and Economic Growth: Some Empirical Evidence*, World Bank Staff Working Paper 605, Washington, D.C., 1983.

McFadden, Daniel, "The Revealed Preferences of a Government Bureaucracy: Theory," *Bell Journal of Economics*, Vol. 6, No. 401, 1975.

Merrow, Edward W., Stephen Chapel, and Christopher Worthing, *A Review of Cost Estimation in New Technologies*, RAND, R-2481-DOE, July 1979.

Mishan, E. J., "The Relationship between Joint Products, Collective Goods, and External Effects," *Journal of Political Economy*, Vol. 77, No. 329, 1969.

Moore, Frederick T., "Economies ot Scale: Some Statistical Evidence," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 73, No. 2, pp. 232–245, May 1959.

Musgrave, Richard, *The Theory of Public Finance*, McGraw-Hill, New York, 1959.

Neels, Kevin, and Michael Caggiano, *The Entrepreneurial City*, RAND, R-3123-SP/FF, October 1984.

Newhouse, Joseph P., "Toward a Theory of Nonprofit Institutions: An Economic Model of a Hospital," *American Economic Review*, Vol. 60, No. 64, 1970.

Nicholson, Walter, *Microeconomic Theory*, Holt, Rinehart and Winston, Hinsdale, Ill., 1972.

Nimitz, Nancy, "Organization Motivations in Weapon Acquisition: Some Hypotheses," unpublished paper, 1975.

Niskanen, W. A., *Bureaucracy and Representative Government*, Aldine Atherton, Chicago, Ill., 1971.

Niskanen, W. A., "Bureaucrats between Self-Interest and Public Interest," in H. Hanusch (ed.), *Anatomy of Government Deficiencies*, Springer-Verlag, New York, 1983.

Office of Management and Budget, Office of Federal Procurement Policy, *Enhancing Governmental Productivity through Competition* (A Progress Report on OMB Circular A-76), June 1984.

Okun, Arthur, *Equality and Efficiency: The Big Trade-Off*, The Brookings Institution, Washington, D.C., 1975.

Olson, Mancur, *The Rise and Decline of Nations*, Yale University Press, New Haven, Conn., 1982.

Organization for Economic Cooperation and Development, *World Economic Outlook*, Paris, June 1992.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Economic Outlook*, Paris, 1991.

Organization for Economic Cooperation and Development, *The Role of the Public Sector*, Paris, 1985.

Osborne, David, and Ted Gaebler, *Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector*, Addison-Wesley, Reading, Mass., 1992.

Palfry, T., and T. Romer, "Warranties, Performance, and the Resolution of Buyer-Seller Disputes," *Bell Journal of Economics*, Vol. 14,

No. 1, pp. 97–117, Spring 1983.

Pascal, Anthony H., *Clients, Consumers, and Citizens, Using Market Mechanisms for the Delivery of Public Services*, RAND, P-4803, March 1972.

Pascal, Anthony H., Michael N. Caggiano, Judith C. Fernandez, Kevin F. McCarthy, Kevin Neels, C. Peter Rydell, and James P. Stucker, *Equitable Beneficiary-Based Finance in Local Government*, RAND, R-3124-HHS/SP/FF, June 1984.

Peacock, Alan, *The Economic Analyses of Government and Related Theories*, St. Martin, New York, 1980.

Perroux, Francois, *Theorie Generale du Progres Economique*, Vol. II, Paris, 1957.

Peters, Tom, and Nancy K. Austin, *A Passion for Excellence*, Random House, New York, 1985.

Peyrefitte, Alain, *Le Mal Français*, Plon, Paris, 1976.

Posner, Richard A., "Theories of Economic Regulation," *Bell Journal of Economics and Management Science*, Vol. 5, No. 335, 1974.

Pressman, Jeffrey L., and Aaron Wildavsky, *Implementation: How Great Expectations in Washington Are Dashed in Oakland; or, Why It's Amazing that Federal Programs Work at All*, University of California Press, Berkeley, 1973.

Pryor, Frederic L., "Growth and Fluctuations of Production in OECD and East European Countries," *World Politics*, January 1985.

Rawls, John, *A Theory of Justice*, Belknap Press, Cambridge, Mass., 1971.

Reder, Melvin W., *Studies in the Theory of Welfare Economics*, AMS Press, New York, 1947.

Relman, Arnold S., "Dealing with Conflicts of Interest," *New England Journal of Medicine*, Vol. 313, No. 12, pp. 749–751, September 19, 1985.

Rice, Donald B., "The Potentialities of Public Policy Research," in Neil H. Jacoby (ed.), *The Business-Government Relationship: A ReassessmentProceedings of a Seminar at the Graduate School of Management*, University of California Press, Los Angeles, 1975.

Rich, Michael, and Edmund Dews, *Improving the Military Acquisition Process*, RAND, R-3373-AF/RC, February 1986.

Rogerson, William P., *Overhead Allocation and Incentives for Cost Minimization in Defense Procurement*, RAND, R-4013-PA&E, 1992.

Rogerson, William P., *An Economic Framework for Analyzing DoD Profit Policy*, RAND, R-3860-PA&E, 1992.

Rogozinski, Jacques, "Learning the ABCs of Mexico's Privatization Process," *The Wall Street Journal*, May 15, 1992.

Roper Center for Public Opinion Research, University of Connecticut, Storrs, Conn., 1991.

Ross, Randy L., *Choosing Roles and Missions for Government and the Private Sector: A Preliminary Framework and Analysis*, RAND, N-2215-SF, November 1984.

Ross, Randy L., *Government and the Private Sector: Who Should Do What?* Taylor & Francis, New York, 1988.

Rothman, Stanley, and Robert S. Lichter, "Elites in Conflict: Nuclear Energy and the Perception of Risk," *Journal of Contemporary Studies*, Vol. 8, No. 3, Summer/Fall 1985.

Samuelson, Paul A., "The Pure Theory of Public Expenditure," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 36, No. 387, 1954.

Sapolsky, Harvey, *The Polaris System Development: Bureaucratic and Programmatic Success in Government*, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1972.

Savas, E. S., *Privatizing the Public Sector*, Chatham House, Chatham, New Jersey, 1982.

Scherer, F. M., *Industrial Market Structure and Economic Performance*, Rand McNally, Chicago, Ill., 1970.

Schlesinger, James R., "Systems Analysis and the Political Process," *Journal of Law and Economics*, Vol. 11, pp. 281–298, October 1968.

Schultze, Charles L., *The Public Use of Private Interest*, The Brookings Institution, Washington, D.C., 1977.

Schumpeter, J. A., *The Theory of Economic Development*, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1934.

Scitovsky, Tibor, "The State of Welfare Economics," *American Eco-*

nomic Review, Vol. 41, No. 303, 1951.

Sidgwick, Henry, *Principles of Political Economy*, MacMillan, London, 1887.

Simon, Herbert A., *The New Science of Management Decision*, Harper & Row, New York, 1960.

Spann, Robert M., "Public versus Private Provision of Government Services," in Thomas E. Borcherding (ed.), *Budgets and Bureaucrats: The Sources of Governmental Growth*, Duke University Press, Durham, North Carolina, 1977.

Stevens, Barbara J. (ed.), *Delivering Municipal Services Efficiently: A Comparison of Municipal and Private Service Delivery*, prepared for the U.S. Department of Housing and Urban Development by Ecodata, Inc., New York, June 1984.

Stigler, George, "The Theory of Economic Regulation," *Bell Journal of Economics and Management Science*, Vol. 2, No. 3, 1971.

Stockfisch, Jack A., *Analysis of Bureaucratic Behavior: The Ill-Defined Production Process*, RAND, P-5591, January 1976.

Summers, Robert, *Cost Estimates as Predictors of Actual Weapons Costs: A Study of Major Hardware Articles*, RAND, RM-3061-PR (abridged), March 1965.

Sze, Man-Bing, *Pension Funding Policy and Corporate Finance*, Ph.D. dissertation, The RAND Graduate School, Santa Monica, Calif., May 1985.

Tew, Bernard V., J. M. Broder, and W. M. Musser, "Market Failure in Multi-Phase Irrigation," *American Journal of Agricultural Economics*, Vol. 64, No. 5, 1982.

Thurow, Lester, "Psychic Income: A Market Failure," *Journal of Post-Keynesian Economics*, pp. 183–193, Winter 1981.

Universal Health Care Almanac, Silver & Cherner, Ltd., Phoenix, Ariz., 1992, Table 1.9.1.

Viner, Jacob, *The Customs Union Issues*, Carnegie Endowment for International Peace, 1950.

Viner, Jacob, "The Intellectual History of Laissez Faire," *Journal of Law and Economics*, Vol. 3, pp. 45–69, October 1960.

Vishnevskaya, Galina, *Galina: A Russian Story*, Guy Daniels, trans-

lated from Russian, Harcourt Brace Jovanovich, San Diego, Calif., 1984.
von Hayek, Frederich, "Competition as a Discovery Procedure," in Chiaki Nishiyama and Kurt R. Leube, *The Essence of Hayek*, Hoover Institution Press, Stanford, Calif., 1984.

Voslensky, Michael, *Nomenklatura: The Soviet Ruling Class*, Doubleday, Garden City, New York, 1984.

Weintraub, Sidney, *Price Theory*, Pitman, 1949.

Weitzman, Martin, *The Shared Economy: Conquering Stagflation*, Harvard University Press, Cambridge, Mass., and London, 1984.

Williamson, Oliver, *The Economic Institutions of Capitalism*, The Free Press, New York, 1985.

Wolf, Charles, Jr., "A Theory of Nonmarket Failure," *Journal of Law and Economics*, Vol. 22, No. 1, pp. 107–139, April 1979 (1979a).

Wolf, Charles, Jr., "Economic Efficiency and Inefficient Economics," *Journal of Post-Keynesian Economics*, Vol. 2, No. 1, pp. 79–82, Fall 1979 (1979b).

Wolf, Charles, Jr., "Economic Success, Stability, and the 'Old' International Economic Order," *International Security*, Vol. 6, No. 1, Summer 1981 (1981a).

Wolf, Charles, Jr., "Ethics and Policy Analysis," in J. Fleishman, L. Liebman, and M. Moore (eds.), *Public Duties: The Moral Obligations of Government Officials*, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1981 (1981b).

Wolf, Charles, Jr., "Getting to Market," *The Public Interest*, pp. 43–50, Spring 1991.

Wolf, Charles, Jr., "Government Shortcomings and the Conditions of Demand," in H. Hanusch (ed.), *Public Finance and the Quest for Efficiency: Proceedings of the 38th Congress of the International Institute of Public Finance, Copenhagen 1982*, Wayne State University Press, Detroit, Mich., 1984.

Wolf, Charles, Jr., "Management Without a 'Bottom Line,'" unpublished paper, 1982.

Wolf, Charles, Jr., "'Non-Market Failure' Revisited: The Anatomy and Physiology of Government Deficiencies," in H. Hanusch (ed.),

Anatomy of Government Deficiencies, Springer-Verlag, New York, 1983.

Wolf, Charles, Jr., "SDI Is No Economic Elixir," *Wall Street Journal*, p. 36, October 24, 1985.

Wolf, Charles, Jr., William R. Harris, Robert E. Klitgaard, John R. Nelson, and John P. Stein, *Pricing and Recoupment Policies for Commercially Useful Technology Resulting from NASA Programs*, RAND, R-1671-NASA, January 1975.

Wolf, Charles, Jr., K. C. Yeh, Donald Henry, James Hayes, John Schank, and Richard Sneider, *The Changing Balance: South and North Korean Capabilities for Long-Term Military Competition*, RAND, R-3305/1-NA, December 1985.

Xinhua (Chinese News Agency), *Proposal of the Central Committee of the Chinese Communist Party for the Seventh Five-Year Plan for National Economic and Social Development*, Beijing, September 25, 1985.

obeikandl.com